تحقيق الباب السادس من كتاب
تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب
لبدر الدين الدماميني (ت □□□ هـ)

م. د. حيدر كريم كاظم
جامعة الكوفة – كلية الآداب

مقدمة التحقيق :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وخاتمة الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد ،وعلى آله الهداة الميامين،وصحبه المنتجبين .

أما بعد :

فالتحقيق علم لايقل عن التأليف في شيءٍ لإحيائه التراث العلمي القابع في زوايا المكتبات،وإنقاذه من التلف والضياع والاندثار.

ولقد قدّم الباحث أطروحته للدكتوراه وكانت في تحقيق القسم الأول من هذا الكتاب لضخامة العمل فشملت الباب الأول من كتاب تحفة الغريب وهو باب مسرد الأدوات النحوية–دراسة وتحقيق – ورأيت إكمال الموضوع متدرجا به بابا بعد أخرى لسعته لعله يستوي كتابا مكتملا ،ولاسيما بعد إن ظهر في المكتبات كتاب شرح الدماميني على المغني فظن بعضهم انه شرح تحفة الغريب ،ولكنه ليس كذلك.

فهذا الشرح إنما هو شرح **(المزج)** المطبوع على حاشية كتاب المنصف من الكلام على شرح ابن هشام للشّمنّي (ت 872هـ)طبعة البهية 1354هـ بمصر ،وللدماميني على كتاب المغني ثلاثة شروح:الأول:شرح التعليق .الثاني:شرح التحفة.الثالث: شرح المزج. والأخير لم يكمله الدماميني لوفاته ،فقد وصل فيه إلى حرف الفاء من الباب الأول

قال فيه صاحب كشف الظنون:((لو كمل لكان من أفضل الشروح)) [١] ،زد على ذلك فأن الكتاب مطبوع طبعة تجارية لم توفِ الكتاب حقه،والكتاب لايحمل عنوانا دقيقا وإنما (شرح الدماميني على المغني)صححه وعلق عليه:احمد عزو عناية.

وسبب تسميته بالمزج لان كلام المصنف والشارح متصل من دون فاصل ،أما شرح التحفة فقد استعمل الشارح (قال)للمصنف ،و(أقول) لكلامه، وهذا فارق أيضا بين الشرحين .مما دفعني لإكمال مشواري في تحقيق الكتاب ليتسنى لطلبة العلم الانتفاع به ولم أقدم لهذا القسم بدراسة لأنني قد استوفيتها في أطروحتي للدكتوراه ولابد لي من أن أذكر:

١. **الكتاب المشروح :وهو كتاب مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ،لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)** [٢].
٢. **الشرح:وهو كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب لمؤلفه بدر الدين ،أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني القز ويني الاسكندراني (ت 827هـ)**[٣].
٣. **نسخ المخطوط:استعمل الباحث في أطروحت هـ للدكتوراه أربع نسخ من المخطوط للتحقيق هي:الأولى الأصل:(م)–نسخة مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة–** [٤] **.النسخة الثانية:(ي) - نسخة مركز إحياء التراث الإسلامي في مدينة قم المقدسة** [٥] **- ،النسخة الثالثة: (ض)– وهي نسخة الأستانة الرضوية المقدسة في مدينة مشهد الإيرانية** [٦]**.والنسخة الرابعة (ع)وهي نسخة مكتبة الإمام أمير المؤمنين (ع) العامة في مدينة النجف الاشرف**[٧]**،وهذه النسخة ليست تامة .**

سار الباحث وفقا لمنهج اختطه في أطروحته للدكتوراه [٨] **،وقد ذكرت مجموعة من الرموز والمختصرات لتعين الباحث على التحقيق وهي :**

رموز التحقيق وعلاماته :

١) الأصل : النسخة الأم . نسخة عارف حكمت من المملكة العربية السعودية

٢) ي : النسخة الثانية . نسخة مركز إحياء التراث الإسلامي في قم المقدسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

٣) ض : النسخة الثالثة. نسخة الأستانة الرضوية المطهرة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

٤) ع : النسخة الرابعة . نسخة مكتبة الإمام أمير المؤمنين – عليه السلام– العامة في النجف الأشرف /العراق ..

٥) { } : يشير إلى المتن . كتاب المغني .

٦) [ ] : يشير للزيادات على الأصل من النسخ الأخرى .

٧) ﴿ ﴾: يشير للآيات القرآنية الواردة في المتن .

9) ﴿ ﴾ :يشير للأحاديث النبوية الشريفة الواردة في المتن

٨) ( ) : يشير للأمثال العربية ، والأدوات النحوية الواردة في المتن

٩) (( )): يشير للنصوص المنقولة من المصادر والمراجع في المتن .

١٠) / : يشير للفصل بين وجه الورقة وظهرها .

١١) = : يشير إلى أن الكلام المنقول متصل.

١٢) < > : يشير إلى الكلام الخطأ ويحتاج إلى تصويب في الهامش .

١٣) ت : تعني سنة الوفاة .

١٤) التحفة :تشير إلى مخطوط تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب .

١٥) س : تعني المسألة .

١٦) الشارح :يشير إلى بدر الدين الدماميني شارح كتاب المغني لابن هشام.

١٧) ظ : ينظر .

١٨) ظ ت : ينظر ترجمته في ...

١٩) ظ ش : ينظر الشاهد منسوبا في ....

٢٠) ق1 : القسم (1) يعني الدراسة .

٢١) ق2 : القسم (2) يعني الكتاب المحقق.

٢٢) م : النسخة الأم . الأصل .

٢٣) م/أ : يشير إلى الوجه الأول في ورقة الأصل.

٢٤) م/ب : تشير إلى الوجه الثاني في ورقة الأصل.
٢٥) المصنف :يشير إلى ابن هشام الأنصاري مصنف كتاب المغني .
٢٦) المغني :يشير إلى الكتاب مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الأنصاري .
٢٧) المنصف:يشير إلى كتاب المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشّمنّي .
٢٨) النسخ :يشير إلى نسخ المخطوط (الأصل) ،(ي) ،(ض) .

التحقيق

الباب السادس من الكتاب[٩]

[في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ،والصواب خلافها][١٠]

262م

قال:{وعلى المُعرب[١١]أن يبين في كل موضع :هل هي متضمنة لمعنى الشرط أم [١٢]لا} [١٣]

أقول:تقدم في أول الكتاب [١٤]:أنه لا يؤتى لها بمعادل [١٥]،فقد يستشكل ارتكاب المصنف له هنا ،وجوابه أن (أم) ههنا [١٦] منقطعة لا متصلة . **قال:{وأما الإفراد[١٧]والتذكير، وأضدادهما ،فهو فيها كالفعل }**[١٨].أقول:لكن بينهما فرقا من جهة أن ضعف :مررت برجلين قائَمين أبواهما،وقائِمين< آباؤهما >[١٩]أقل من ضعف يقومان [٢٠] أبواهما، ويقومون <آباوهما > [٢١]، لأن الألف ،والواو في الفعل فاعل في الأغلب [٢٢] وتجريدهما لكونهما علامتين للتثنية [ضعيف بخلاف الواو ، والألف في مثنى الاسم ومجموعه فأنهما حرفان وضعا علامتين للتثنية] [٢٣]والجمع ،ولو

262 م /أ

كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو :رأيتُ قائَمين وقائِمين،ومررت بقائَمين وقائِمين،بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو:الزيدان والزيدون، وإنما جاز[في] [٢٤] :قام رجل قعودٌ غلمانُه ،وأن كان (قعود) [٢٥] أيضا جمعا كـ(قاعدون) ،لأنك إذا كسرت الاسم المشابه [٢٦] للفعل خرج لفظا عن[٢٧] موازنة الفعل ومناسبته ،لأن الفعل لايكسر ،فلم يكن في : (قعود غلمانه) شبه

اجتماع فاعلين كما في (قاعدون غلمانه) لمشابهته لـ(يقعدون غلمانه) .الذي اجتمع فيه فاعلان [٢٨] في الصورة الظاهرة، إلا أن تخرج الواو عن الاسمية إلى الحرفية أو تجعل المظهر بدلا من المُضمر،أو تجعل الجملة الفعلية خبرا مقدما على المبتدأ [٢٩].**قال :{كقوله** [٣٠] :

بَكْرتُ عليهِ بُكرةً فوجدتـُهُ قُعُودا عليه بالصَّرِيمِ عواذِلُـهْ }[٣١]

أقول:البُكرة– بالضم–:الغُدْوَة،ويقال :بُكرتُ على الشيء وإليه،وفيه بكُورا ،وبكّر ت – بالتشديد –،وابتكرتُ ،وأبكرتُ ،وباكرتُ .كل ذلك بمعنى :أتيته بُكرة ،وكل من بادر إلى شيءٍ فقد أبكر إليه في أي [٣٢] وقت كان ،مثل أن يقال :بكرّوا بصلاة المغرب ،أي :صَلوها عند سقوط القرص [٣٣] ; كذا في الصحاح [٣٤]. والظاهر أن المراد بالصّريم : الصبح ،ويطلق على الليل ، وهو من الأضداد [٣٥] ،والصر يم أيضا الأرض المحصُود زرعها ،ويحتمل أن تراد [٣٦] في البيت [٣٧] **قال :{الرابع** [٣٨] **قولهم في [نحو]** [٣٩]: ﴿ **وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً** ﴾[٤٠] : **((إن رغداً [نعت]** [٤١]**مصدر محذوف)).}** [٤٢]أقول:لا ينبغي أن يُعد هذا فيما اشتهر بينهم ، الصواب خلافه لأن الذي اشتهر بينهم قد رُدّ بقول سيبويه والمحققين[٤٣].

والمصنف قد تبرأ من نسبته إليهم على التحقيق **فقال** [٤٤]: **{قيل كذا }** [٤٥]،ثم ردّ الاحتجاج المذكور بِما قرّره [٤٦] فآل الأمر إلى أن الذي اشتهر بين المعربين هو [٤٧] 262م / أ الصواب [٤٨]،وأن تخطئتهم بما نُقل عن سيبويه وغيره لم يُصادف < المحن > [٤٩].**قال :{أما الأول**[٥٠] **فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين .}** [٥١] .

أقول :لا نسلم أن اجتماع مجازين أمر مستكره([٥٢]) ،ولا أنه مانع [لما ذكره][٥٣]،وكيف ولا نزاع بينهم؟ في أن مثل قولنا:**أحيى الأرضَ شبابُ الزمانِ** [٥٤]. من مستحسنات الكلام [٥٥] . **قال :{ ومما يُقدح في قولهم مجيءُ نحو قولهم: ((اشتملَ الصَّماءَ))** [٥٦]؛**[أي :الشملة الصماء]** [٥٧]، **والحالية متعذرة لتعريفه }** [٥٨]. 262م/ب

أقول: تعّذر الحالية في مثل هذا[٥٩] التركيب لقيام المانع لايقتضي المنع بارتكابها عند عدم المنع ،والشِملة –بكسر الشين –هيأة الاشتمال ،واشتمل الثوب < إذا رده > [٦٠]

على جسده كله حتى لايُخرج منه يده، واشتِمال الصماء :أن يرد الكساء من قبل يمينه [٦١] على يده اليسرى ، وعاتقه الأيسر ،ثم يرد ثانية [٦٢] من خلفه على يده اليمنى ،وعاتقه الأيمن فيغطيها [٦٣]،أو هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيرُهُ ،ثم يضعه من احد جانبيه /على منكبيه فيبدو منه فرجه كذا في القاموس[٦٤] .

قال :{ الخامس[٦٥] :قولهم: الفاء جواب الشرط، والصواب أن يقال :رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.والسادس [٦٦] : قولهم: العطف على عاملين ، والصواب العطف على معمولي عاملين .} [٦٧]. أقول :غاية ما فعلوه في هذين الأمرين أن حذفوا مُضافا لقيام قرينة عليه ،ولا محذور في ذلك ،ولا يقال: إن الصواب خلافه ؛ففي كتاب الله وسنة رسول الله [٦٨] صلى الله عليه وسلم [٦٩] ، وكلام العرب من ذلك ما لايُحصى كثرة[٧٠] .

قال : { والعاشر [٧١] :قولهم : أمتنع نحو :سكران من الصرف للصفة والزيادة،نحو:عثمان للعلمية،والزيادة .وإنما هذا قول الكوفيين ؛وأما [٧٢] البصريون فمذهبهم:أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث،ولهذا قال الجرجاني:((ينبغي أن تُعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة .)).} [٧٣] .أقول : يعني أن هذه الزيادة [٧٤] حكمها حكمُ ألفي التأنيث في الاستقلال بمنع الصرف فينبغي إسقاطها استغناءً بعد التأنيث الشامل للألفين ، وما هو بمشابهتهم ا[٧٥] وفي هذا نظرٌ ظاهِرٌ [٧٦] . **قال: {عجز عن دَ رك الحقِّ}** [٧٧] .أقول :أي : عن إدراكه ،وهو –بفتح الدال والراء بمعنى :اللحاق [٧٨] . **قال : {وقسم [٧٩] يُؤتى به لاليضم بعضه إلى بعض،وإنما يُراد[به][٨٠]الإفراد لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية** [٨١] **،وآية سورة فاط ر[٨٢].}**[٨٣].أقول:قال الزمخشري [٨٤] :((وإنما< منعنا> [٨٥] الصرف لما فيها من العدلين:عدلها عن صيغها [٨٦]،وعدلها عن تكرارها)) [٨٧] يعني [٨٨] أنها خرجت عن أوزانها الأصلية إلى أوزان أُ خر وعن تكرارها إلى التوحيد [٨٩] ، وذهب أكثر النحاة 'إل ى أن فيها العدل والصفة الأصلية؛لأنها معدولة لاتكون إلاّ صفة [٩٠] ومنع الزمخشري اعتبار الوصفية فيها بناءً على عدم اعتبارها في المعدول عنه بدليل

انصراف (أربع) في قولك :مررتُ بنسوة أربعٍ [٩١]،وردّهُ ابنُ الحاجب [٩٢] بـ((أن الصفة في أسماء العدد إنما [٩٣] لم تُعتبرْ؛ لأن شرط الاعتبار مفقود ،وهو كونه موضوعا صفة في الأصل ،وأسماء العدد ليست كذلك ، وهذه الأسماء المعدولة ؛فأن كانت معدولة عن أسماء العد د ،فأنما عُدلت عن اسم عنها [٩٤]باعتبار وقوعها صفة لا باعتبار كونها [٩٥]عدداً ،أ لا ترى [أنه لايستعمل موضع العدد البتّة وهو موضوع صفة في الأصل فكما] [٩٦] أن اثنين اثنين لايكون إلا صفة فكذلك (مثنى) وشبههُ ، وهو الوضع الأصلي له .فإن قيل : فينبغي أن لايصرف مثلُ قولك :اشتريت [٩٧] الجوار [٩٨]أربعاً أربعاً ؛لأنه لايستعمل إلا صفة قلنا ذلك ليس بمستقيم [٩٩] هذا كان موضوعاً للعدد على التحقيق بهذا اللفظ ،وإنما أُريد [١٠٠] لمعنى [١٠١]اقتضاه بخلاف (مثنى)وشبهه ،فإنه موضوعٌ في الأصل صفةً ،وإذا كان كذلك فلاحاجة إلى تكّلف تقدير عَدْلٍ ٍ ثانٍ ٍمع الاستغناء عنه))[١٠٢].**قال:{وقال[١٠٣] الشاعر [١٠٤] :**

ولكنـمّا أهلـي بواد أنيسُـهُ ذئابٌ تبغّى الناسَ مثنى ومَوْحَدُ .}[١٠٥]

أقول :هذا البيت لساعده بن جُؤْية الهذلي [١٠٦]وهو من أبيات الكتاب [١٠٧] وأنشده في الصحاح [١٠٨]؛وفيه (سباعٌ) مكان (ذئاب) [١٠٩].تبغَّى –بتشديد الغين المعجمة المفتوحة–؛أي :تطلب ،وأصله تتبغى [١١٠] بتاءين في أوله [١١١] حُذفت إحداهما . ومثنى ، وموحد صفة ذئاب أو سباع ، ولك أن تجعلهما خبرين لمحذوف ؛أي :بعضها مثنى ،وبعضها مُوحد[١١٢] .

قال: {وللجهل [١١٣] بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال[١١٤]:

أحادٌ أم سُداسٌ في أحادِ ليبلتُنـا المنُوطـةُ بالتّنـادي}[١١٥]

أقول :قد مَرَّ في فصل (أم)من حرف الألف في الباب الأول الكلام على هذا البيت [١١٦] ، وذكرنا هنالك :إنها تستعمل للتقسيم على الوجه الذي قررناه [١١٧] ،تم [١١٨] فراجعه .

قال:{ ولو أفردتَ [١١٩] لم يكن له معنى } [١٢٠] أقول :لو أفردت وقلت :اقتسموا [١٢١]، هذا المال درهماً واقتسموه ثلاثةً [١٢٢] ، واقتسمُوه أربعة لم يكن / له معنى،ولم يَصُحّ جعل درهما حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلا ، بخلاف ما إذا كُرر فأن القصد فيه إلى الوصف، والتفصيل في حكم الاقتسام[١٢٣]، وكذا الطيبات في حكم النكاح [١٢٤].**قال:{ ولو جئتَ فيه بـ(أو)** [١٢٥] **لأعلمت أنه لايُسوّغ لهم أن يقتسموه إلاّ على أحد أنواع [هذه]** [١٢٦] **القسمة.}**[١٢٧].أقول:وجه ذلك أن (أو) لأحد الأمرين لا غيرَ،وأما الإباحة ،وجواز الجمع في [١٢٨] مثل :جالس الحسنَ أو ابن سيرين .فإنه يكون بدليل من خارجٍ مثل: إن مجالستهما خيرٌ وزيادة في الفضيلة وتعلّم العلم؛فيكون أوْلى بالجواز ،وحاصله إن (أو) لأحد الأمرين [١٢٩] ، والحال بيان لكيفية الفعل ، والقيد في الكلام يكون نفيا لِمَا يُقابله ،فمعنى (أو)أن يكون الاقتسام على أحد [هذه] [١٣٠] غير مجموع بين اثنين منها ، ومعنى الواو أن يكون على هذه الأنواع غير متجاوزيها إلى ما فوقها وهذا معنى قوله ((محضورا عليه [١٣١]ما وراء ذلك)) [١٣٢]وفيه إشارة إلى ما ذهب إليه البعض من جواز التسع تمسكا بأن الواو للجمع، فيجوز الثنتان< أو >[١٣٣] والثلاث والأربع،وهي تسع [١٣٤] ، وذلك أن من نكح الخَمس فما فوقها لم يحافظ على القيد ؛ اعني كيفية النكاح ، وهي كونه على هذا التعديد والتفصيل [١٣٥] ،كذا في حاشية التفتا زاني[١٣٦] على الكشاف[١٣٧].

قال :{ ونظيره [١٣٨]﴿ **إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً** ﴾[١٣٩]**الآية فإن :﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ** ﴾[١٤٠] **ليس من كلامها }.** أقول: تقدم ذلك [١٤١] من كلامها [١٤٢] على ما قرره الزمخشري ؛ وذلك أنه قال : ((ثم قالت : وكذلك يفعلون ، أرادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لاتتغير لأنها كانت في بيت الملك القديم فسمعتْ نحو ذلك

263م/أ

263م /أ

ورأتْ))[١٤٣] وقد مرّ ذكره وما عليه في الباب الثاني ، في أثناء الكلام [١٤٤]على الجمل التي لها محل من الإعراب[١٤٥] .

قال :{ فإن قيل : على التقدير الثاني[١٤٦]: هو من باب ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[١٤٧] قلنا : إن العامل المعنوي لا يُحذف } [١٤٨].أقول : الظاهر أنه لايمتنع الحذف في مثل قولك :زيدٌ قائماً ،جوابا لمن قال :مَن في الدار رأى زيداً فيها قائماً ؟ لقوة الدلالة على المحذوف. وفي التسهيل [١٤٩]:((ويضمر عاملها جوازاً لحضور معناه، أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره))[١٥٠]

وهذا يشمل المعنوي وغيره[١٥١] . **قال :{اُحتج[١٥٢] بقوله[١٥٣] :**

..... **ولا أرْضَ أَبَـْقَلَ إبْقَالَـهَا }**[١٥٤]

أقول:هذا عجز بيت صَدره : **فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ ودْقَهـا**

المزنه :السحابة البيضاء، والوَدق :المطَر ،وضمير(ودقها) عائدٌ إلى السحابة التي شبّه[١٥٥] بها الجيش في بيت قبل هذا [١٥٦]، وأبقلت الأرض: خرج بقلها؛يريد: فلا سحابة أمطرتْ مثل السحابة التي يشبهها [١٥٧] الجيش،ولا أرض ابقلتْ إبقال [١٥٨] أرض أصَابَها مطر تلك السحابة المشبّهة بهَا [١٥٩]. **قال : { الرابع عشر [١٦٠] قولهم:((إن النكرة إذا أُعيدتْ نكرة كانت غير الأولى وإذا أُعيدتْ معرفة أو إعيدتْ المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول)) .}** [١٦١] أقول :حكى الشيخ بهاء الدين السُبكي[١٦٢] في شرح التلخيص قولين –فيما إذا كان الاسم الأول معرفة ،والثاني نكرة–قال[١٦٣] :((وقال ابن الحاجب في أماليه [١٦٤] – في قوله تعالى: ﴿**غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ** ﴾[١٦٥] –: الفائدة في إعادة لفظ الشهر الإعلام بمقدار زمن الغُدُو ، وزمن الروَاح، والألفاظ التي تأتي مبيّنةً للمقادير لا يَحسن فيها الإضمار [كما لا يَحسن في التمييز وأيضا فإنه [١٦٦] لو أُضمر فالضمير إنما يكون لِمَا تقدّم باعتبار خصوصيته [فإذا لم يكن له] [١٦٧]وجب العدولُ عن المُضمر [١٦٨] إلى الظاهر ؛ ألا ترى أنك لو أكرمْتَ رجلاً ، وكسوته < كانت > [١٦٩] العبارةُ عنه [١٧٠] :أكرمتَ رجلاً وكسوتَه ، ولو أكرمت رجلاً و كسوت غيرَهُ < كانت > [١٧١]:

263م/ أ

أكرمتَ رجلاً و كسوتَ رجلاً . فتبيّن أن < هذا> [١٧٢] ليس من جعل الظاهر موضع المُضمر[لِمَا تبيّن] [١٧٣]لأنه لو أُتي بالمُضمر لم يستقم)) [١٧٤]، وشرط الطيبيّ[١٧٥] في هذه القاعدة أن لا يقصدَ التكرير ،وجعل من قصد التكرير قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ** ﴾[١٧٦] فأن فيه نكرتين ، والثاني هو الأول[١٧٧]، وأجاب عنه **فقال** [١٧٨]:((بأنه التكرير لإناطة أمرٍ زائدٍ، / ويدلُ عليه ذكر الربِّ فيما قبله من **قوله**[١٧٩] **سبحانه وتعالى:**﴿ **سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾[١٨٠] والذي استدعى هذا التكرير مقام تنزيهه عزّ وجلّ عن نسبة الولد إليه .)) [١٨١]. – قال الشيخ بهاء الدين [١٨٢]– وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية [١٨٣] :((**من قال :سدس مالي لفلان، ثم قال في ذلك الوقت**[١٨٤]**أو غيره :سدسُ مالي لفلان ، فلهُ سدسٌ واحدٌ ،لان السدس ذُكر مُعرفاً بالإضافة، والمعرفةُ متى أُعيدتْ يُراد بالثاني عين الأول ، هذا هو المعهود**[١٨٥] **في اللغة العربية**))[١٨٦].وقال في النهاية [١٨٧]–من كتبهم أيضا –:((**فيما لو قال :أنت طالق نصفَ تطليقةٍ ،وربعَ تطليقةٍ المُنكر إذا أعيد مُنكراً ،فالثاني غير الأول وإن قال :أنت طالق نصفَ تطليقةٍ، وثلثَها ،أو سدسَها لم تُطلقْ إلا واحدةً للإضافة**)) [١٨٨] وفي شرح المنار لحافظ الدين [١٨٩]((**النكرةُ إذا أُعيدتْ معرفة كانت الأولى لدلالة العهد**)) [١٩٠] – ثم قال الشيخ بهاء الدين– [١٩١] والظاهر أن هذه القاعدة[١٩٢]غير محررة[١٩٣] ؛ والتحقيق أن يُقال الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الأول ،لأن [١٩٤] من ضرورة العموم أنْ لايكون الثاني غير الأول ضرورة استيفاء عموم الأول للأفراد ، وسواء كانا معرفتين أو [١٩٥] نكرتين عامتين لوقوعهما [١٩٦] في حيز [١٩٧] النفي ،أما إذا كانا عامين ، وهما معرفة ونكرة فسيأتي، فإن كان الثاني [فقط] [١٩٨]عاماً،فالأول داخل فيه ضرورة < شمول > [١٩٩] ذلك [٢٠٠] العام لذالك المفرد [٢٠١] سواء كان [٢٠٢] الأول مُعرفا أم منكرا ، وسواء كان الأول معرفاً بالأ ل ف واللام العهدية ،أم منكرا ؟. ويلحقُ [٢٠٣]بهذا القسم [٢٠٤]في دخول الأول في الثاني إذا كانا [٢٠٥]عامَين والأول نكرة كقوله تعالى: ﴿ **لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ**

263/ ب

الرِّزْقَ ﴾[٢٠٦]؛ أي:لا يملكون لكم شيئاً من الرزق فابتغوا عند الله= = كلَّ الرزقِ ، وكذلك عكسه؛وإن كانا خاصَين بأن يكونا مُعرفين بأداة عهديه فذلك بحسب القرينة الصَارفة إلى المعهُود فإن صرفتْهُمَا [٢٠٧]إليه إنصَرفَا؛ وإن صرفتْ الأول منهما فالظاهر أن الثاني مثِله، وأن كانا مشتملين على الألف [٢٠٨]واللام الجنسية فالأول [٢٠٩] هو الثاني؛ لأن الجنس لا يقبل التعدد. وقال التنوخي [٢١٠]–في قوله تعالى–: ﴿ **إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا** ﴾[٢١١] ((إنما كان معنى العسر واحدا،لأن اللام طبيعية،والطبيعية لا ثاني لها)) [٢١٢] يعني أن الجنس كليٍّ ، والكلي لا يُوصف بوحدة ولا تعدد ، وأن كانا نكرتين فالظاهر أن الأول غير الثاني [٢١٣]؛ لأنه لو كان إياهُ لكان إعادة النكرة وضعاً للظاهر موضع المُضمر ، وهو خلافُ الأصل ، ويحتملُ خلافهُ ،ولأجل الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء [٢١٤]:﴿ ثم جاءَ رجلٌ مِنْ ذَلِكَ البَابِ﴾[٢١٥] ، ثم عاد[٢١٦] ذكر الرجل منكراً ،كما بدأ به مُنكرا مع ترددِهِ في أنه الأول أو غيره ، كما ورد مصرحا به في الرواية الأخرى حيث قال: ﴿ثم جَاء رجلٌ لا ادري أهو الأولُ أوْ [٢١٧] غيرُهُ ﴾ وأن كانا معرفيّن بأداة جنسية ،فالثاني هو الأول لأن الجنس غير متعدد ، وإن كان الثاني خاصا والأول عاماً، فهو داخلٌ في الأولِ ضرورة اشتمال العامِ على الخاص– كما يشتمل الأعمُ على الأخصّ– هذا هو التحقيق في هذه القاعدةِ .))[٢١٨] إلى هنا كلامه[٢١٩].

263م/ب

قال:{ والرابع[٢٢٠] :قول الحماسي[٢٢١]

صفحنا عنْ بنـي ذُهْلٍ وقلنا : القومُ إخوانُ

عسى الأيـامُ أنْ يـرجِـعـن قوماً كالذي كانُوا}[٢٢٢] أقول: البيتان من بحر الهزج ، والثاني منهما آخر صدره عين (يرجعن) ، وأول عجزه نونها . ومعنى صفحنا : عَفونا ، وحقيقته: أعرضنا [٢٢٣] عنهم ، ووَليناهم صفحه أعناقنا [٢٢٤]،ووجوهنا وهي جانبها، فلم نؤاخذهم بما كان منهم ، ومعنى يرجعن قوماً كالذي كانوا :يردون [٢٢٥] أمرهم إلى الإتلاف والتوادّ [٢٢٦] كالذي [٢٢٧] كانوا ؛أي :كما كانوا عليه، ويجوز أن يكون المراد كالذين[٢٢٨] كانوا فحذفت النون تخفيفاً[٢٢٩] كما في قول الشاعر/ :

264م/ أ

وإنّ الذي حانتْ بَفلْجٍ دماؤُهُمِ هُمُ القَومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ[٢٣٠]

قال : { فإن[٢٣١] **أُدعى أن القاعدة فيهنّ إنما هي مستمرة مع عدم القرينة فأما إنْ وجدت قرينة فالتعويل عليها سهّل الأمر .}** [٢٣٢] .أقول :لا يرتاب في أنّ هذا قصدهم؛ ولا يجوز حمل كلامِهُم على غيره،وكيف يتوّهم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الأول م ُ قِيام القرينة الصَارفةِ إلى أن المرادَ غيرُهُ ، أو أرادوا حمل الثاني على أنه غيرُ الأولِ مع وجود قرينة تدلّ على أن المراد بهِ نفسُ ألأولِ ؛وهذا م ا لاينبغي أنْ يتخَيل أصلاً ، وفي التلويح [٢٣٣] للتفتازاني – بعد جريان هذه المسألة –: **((واعلم أن المراد: أن هذا هو الأصل عند الإطلاق ، وخلو المقام من القرينة** [٢٣٤] **،وإلاّ فقد تُعاد النكرةُ نكرةً مع عدم المغايرةِ كقوله تعالى :﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾** [٢٣٥] **و[قوله تعالى]** [٢٣٦] **﴿ وَقَالُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللّهَ قَادِرٌ عَلَى أَن يُنَزِّلِ آيَةً ﴾**[٢٣٧] **و[وقوله تعالى]** [٢٣٨] **: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفاً وَشَيْبَةً ﴾**[٢٣٩]يعني :قوة الشباب ؛ومنه باب التوكيد اللفظي ، وقد تُعاد النكرة معرفةً مع المغايرةِ كقوله تعالى: **﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾**[٢٤٠] ثم قال [٢٤١][تعالى][٢٤٢]: **﴿ أَن تَقُولُواْ إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا ﴾**[٢٤٣]، وقد تُعادُ المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى : **﴿ وأنزلنا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴾** [٢٤٤]. وقد تعاد المعرفة نكرةً مع عدم المغايرة كقوله تعالى : **﴿ أَنَّمَا إِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾**[٢٤٥]ومثله في الكلام كثير كقولهم [٢٤٦]: هذا العلم علمُ كذا وكذا ، ودخلتُ الدارَ فرأيتُ داراً كذا وكذا ومنه بيت الحماسي [٢٤٧].))[٢٤٨]، إلى هنا كلامه [٢٤٩].**قال: { الخامس عشر** [٢٥٠]**: قولهم : يجب أن يكون العاملُ في الحال هو العاملُ في صاحبها .}**[٢٥١]. أقول :عُدّ هذا الموضع في هذا الباب مبنيٌّ على أن قول سيبويه في المسألة صوابٌ [٢٥٢]، وقد ردَّهُ بعد هذا [٢٥٣]؛فآل الأمرُ إلى سلامةِ[٢٥٤] ما اشتهرَ في ذلك من المعارض [٢٥٥]، فلا ينبغي أنْ يُبغى عليهم ، ويَعدَّ

/264م

من قبيل ما [٢٥٦]هو من الخطأِ [٢٥٧] . **قال:{ وقال [٢٥٨]:ها بيّناً ذا صَرِيحُ النّصْحِ فأصغِ لهُ .....}**[٢٥٩]

أقول :هذا صَدْرُ بيتٍ عجْزُهُ :..... **وَطَعْ فطاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ**

.

وقد مَرّ إنشاد هذا البيت ،والكلام عليه في الباب الخامس من الجهة [٢٦٠] الخامسة في الترجمة التي نصها من الحال ما يحتمل باعتبار [٢٦١] عامله من وجهين [٢٦٢]. **قال :{ ولقول [٢٦٣]أبي الفتح [٢٦٤] [في] [٢٦٥] :..... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ}**[٢٦٦] 264م/ أ

أقول :هذا عجْزُ بيتٍ صَدْرُهُ: **ألا يَا نخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ .**

كنى بالنخلة عن امرأة[٢٦٧] ، وذات عِرق: موضع بالبادية كذا في الصحاح[٢٦٨]، قلت : هو ميقات العراقيين الذي وقتّه لهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب [٢٦٩]– رضي الله عنه– [٢٧٠] [عليه ما عليه] [٢٧١].**قال :{ وأما مسألتا المضاف إليه فصلاحيةُ المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف إليه كأنهُ معمولٌ للفعل، وعلى هذا الشرط في المسألةِ اتحادُ العاملِ تحقيقاً أو تقديراً . }** [٢٧٢]. أقول :قال التفتا زاني في حاشيته على الكشاف –عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ **قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً** ﴾[٢٧٣]–ما نصُهُ :((حنيفاً حال من المضَاف إليه للإطباق على جواز ذلك إذا كان المضافُ جزءاً من المضاف إليه ، أو بمنزلة الجزءِ بحيث يصُحُ = =قيامُهُ مقامَهُ؛ مثل :اتبعوا إبراهيم؛أي : اتبعوا ملته [٢٧٤] .ورأيتُ هندا ؛أي : رأيتُ وجهَهَا ، بخلافِ رأيتُ غلام هندٍ قائمةً ، واختلفوا في عَامِل مثل هذه الحال ؛فقيل : معنى الإضافة لِمَا فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجرِّ كأنّهُ قيل : ملة نسب لإبراهيم حنيفاً ، والصحيح أن عاملَها عاملُ المضاف إليه لِمَا بينهما من الإتحادِ في الرتبةِ وبالوجه المذكورِ ، وأما مثل : أعجبني ضربُ زيدٍ راكباً ؛ فلا كلام في جوازِهِ ، وكون عاملُه هو المضاف نفسه، وهو ظاهرٌ.))[٢٧٥] هذا كلامه[٢٧٦] . قلت يُرد على ألأول / أنه إذا كان العامل معنى الإضافة بتلك الطريق؛فلا معنى لتخصيص ذلك بما إذا كان 264 م/

/264م المضاف جزءاً أو كجزءٍ ، ويلزم تجويز وقوع الحال حينئذٍ من كُلِّ مضاف إليه وهو باطلٌ ، والحاصلُ أن الحالَ لايقعُ من المضاف إليه الإ في الصور الثلاث ، وهي التي ذكرها ابن مالك في ألفيته[٢٧٧] حيث يقول:

ولا تُجزِ حالاً منْ المضَافِ لَهْ إلاّ إذا اقتَضَى المضَافُ عمَلَهْ

أو كانَ جُزءَ مَاله أُضِيفا أوْمِثلَ جُزْئِه فلا تحِيفا[٢٧٨]

قال:{ السادس عشر[٢٧٩] **: قولهم : يُغلّب المؤنثُ على المذكرِ في مسألتين : أحدهما :ضَبعان في تثنية ضبُع للمؤنث ،وضِبْعان للمذكر إذ لم يقولوا ضِبْعانانِ}** [٢٨٠]. أقول :وكذا في الجمع قالوا :ضِباع –في جمع ضبُع– وضِبعان [٢٨١]مثلا؛ وكان القياسُ ضباعين، كما يُقال–في جمع ضِبعان – حيث لا أنثى معهُ [٢٨٢]وحكى ابن الأنبا ر ي[٢٨٣] إنهم قالوا للمذكر ضبُع ؛كما قالوا للأنثى)) [٢٨٤] وعلى هذا فلا تغليبَ .**فال: { والثانية**[٢٨٥] **: التاريخ. فإنهُم أرّخوا بالليالي دون الأيام . ذكر ذلك الجرجاني ، وجماعة ، وهو سهوٌ، ؛فإن حقيقة التغليبِ :أن يجتمع شيئان فيجري حكمُ أحدهما على الآخرِ ، ولا يجتمعُ الليلُ والنهارُ، ولا هنا تعبيرٌ عن شيئين بلفظِ احدهما ، وإنما أرَّخت العربُ بالليالي لسبقها؛ إذ كانت أشهرُهُم قمرية، والقمرُ إنما يطلعُ ليلاً، وإنما المسألة الصحيحة قولك : كتبته لثلاثٍ بين يومٍ وليلةٍ . وضابطُهَا : أن يكون معنا عددٌ مميز بمذكر ومؤنث. وكلاهما مما لا يعقلُ،وفُصِلا من العدد بكلمةِ(بين) .}** [٢٨٦] . أقول: **لكنّ لا**[٢٨٧] اختصاص لهذه المسألة بالتاريخ فأنه يُقال –في عيرِه–: اشتريت عشراً بين جملٍ وناقةٍ [٢٨٨] ، بل ويقع التغليبُ بدون هذا الضَابطِ .

ففي التنزيل ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً**﴾[289] والمراد عشرة أيامٍ بلياليهُنّ؛ لكن أنث لتغليب الليالي [290] ، وقوله بعد قوله [تعالى][292] :﴿ **إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْراً** [291]تعالى: ﴿ **إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْماً** ﴾﴾[293] ظاهرٌ أن المرادَ بالعشر :الأيام ؛فأنثَ تغليباًلـ(ا لليالي) ، وقد عُلم بما ذكرنا أنه لا اختصاص للتغليب بتينك المسألتين ، وزعم زاعمٌ أنه عليه السلام [294] غلبَ

التأنيث في قوله: ﴿ حُبِّبَ إليَّ من دنُياكُمُ : النساءُ والطّيبُ، وجعلتْ قرّةَ عيني في الصلاةِ﴾[295] فبدأ بالنساء ، وهذا الحديث روَاه النسائيّ [296]عن النبي –صلى الله عليه وسلم [297]– عن أنس– رضي الله عنه [298]– وليس فيه ذكر (الثلاث) ، ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح ، وساق الزمخشري الحديث في الكشاف : ﴿ حُبِّبَ إليَّ من دنُياكُمُ ثلاثٌ : الطّيبُ، و النساءُ و قرّةُ عيني في الصلاةِ ﴾[299]،[قال : ((وطوى ذكر الثالث)) [300]. قال التفتا زاني : ((وقرة عيني في الصلاة] [301] كلامٌ مبتدأٌ قُصِد به الأعراض عن ذكر الدنيا وما يُحبّ فيها ، وليستْ عَطفا على الطيب والنساء؛ كما يسبق[302] إلى الفهم لأنها ليست من الدُنيا .))[303] .

قال:{ لو قلتَ [٣٠٤]:السموات مفعول به [٣٠٥] كما تقول : زيدٌ مفعول به لم يصحْ .}[٣٠٦] أقول:هذه دعوى لا دليلَ عليها ، وهي مبنيّةٌ على أن السموات – في قولك : خلقَ اللهُ السمواتِ .– مفعولٌ مطلقٌ ؛ وهو ممنوعٌ . **قال :{ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعلِ الذي عمل فيه ثم أوقعَ الفاعلُ فعلا }** [٣٠٧]. أقول: هذا من النمط الأول [٣٠٨]؛ وأي دليل يدلّ على ذلك. **قال:{ وألا لكان الإخبارُ حينئذٍ** [٣٠٩] **بحصولهِ ، لا بمقاربة حصولهِ }** [٣١٠] .أقول : فيه إدخال اللام على جواب (إنْ) الشرطية ، وقد كثر تكرره منه ، ونبّهنا عليه في مجاله .

قال:{ والأحسنُ[٣١١]حرف استقبال }[٣١٢]. أقول : قضية هذا أنْ يكون تعبيرُهُم بحرف التنفيس حسناً، وكلُّ حسنٍ صوابٌ [٣١٣] ؛فيلزم أن يكون عَدَّ هذا الموضع هذا في الباب غير صوابٍ ، لأن الباب معقودٌ لأن يذكر ما اشتهر بين المعربين ، والصوابُ خلافُهُ، وقد بينّا أن عبارتَهُ [٣١٤]تقتضي أن يكون ما اشتهر بينهم صواباً بالأخطاء ، فليس من موضوع هذا الباب في شيءٍ . **قال:{[ها هنا]** [٣١٥] **تنبيهان [٣١٦]: أحدهما : أن الزمخشري قال في ﴿ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ ﴾**[٣١٧] **: إن السين مفيدةُ وجودِ الرحمة لا محالةَ ، فهي مؤكدة للوعدِ. واعترضه بعضُ الفضلاءِ بأن وجود الرحمة مستفادٌ من الفعل لا من السين ،وبأن الوجوب**

المشار إليه بقوله ((لامحالة)) لا إشعار للسين به،؛ و أُ جيب : بأن السين موضوعةٌ للدلالةِ على الوقوعِ مع التأخر، فإذا كان المقامُ ليس مقام تأخرٍ لكونه بشارةً تمخضت لإفادة الوقوعِ، وبتحقق الوقوع يصلُ إلى درجة الوجوب . 265 م/ أ

الثاني:قال بعضُهُم في ﴿ سَتَجِدُونَ آخَرِينَ ﴾[٣١٨]: السين للاستمرار ، لا للاستقبال؛مثل : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاء ﴾[٣١٩] فإنها نزلتْ بعد قولهم : ﴿ وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ﴾[٣٢٠] ... الآية ، ولكن دخلت السين إشعاراً بالاستمرار. } [٣٢١] . أقول :امّا التنبيه الثاني فهو تكرير محضٌ؛ إذ تقدم برمته في الباب الأول [٣٢٢] / من حرف السين[٣٢٣] ، ولم يجددْ بذكرهِ هنا فائدةً ، وأمّا التنبيه الأول :فقد تقدّم فيه –في حرف السين – حكايةُ قول الزمخشري في الآية المذكورة [٣٢٤] ، وزاد هنا ذكرَ الاعتراض عليه ، والجوابَ عنهُ. **قال : { تمام العشرين [٣٢٥]:قولهم : في نحو: جلستُ أمام زيدٍ .إن (زيداً) مخفوضٌ بالظرفِ ، والصوابُ أن يُقال: مخفوضٌ بالإضافة.}** [٣٢٦] أقول : هذا تمام فيه نقصٌ، وذلك لأن الصحيحَ أن العاملَ في المضاف إليه هو المضافُ؛ ولاشكَ أن (أمام) في قولك : أمام زيدٍ ، مضاف ، فيكون خافضاً للذي هو مضافٌ إليه ، فالتعبير حينئذٍ بقولهم : (زيد) مخفوضٌ بالظرفِ صحيحٌ. وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرفٌ وإنما أرادوا من حيثُ هو مضاف ، وتركوا التصريحَ بهذه الحيثيةِ لظهور المراد، ودعواه أن الصوابَ أنْ يُقالَ: مخفوضٌ بالإضافةِ غير صحيحةٍ ؛ فإن هذا قولٌ مرجوحٌ [٣٢٧] عندهم ؛ فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واهٍ . **قال: { خاتمة: ينبغي للمُعرب أن يتخّيرَ من العباراتِ أوجزها ، وأجمعها للمعنى ؛ فيقول في نحو: ضُرِب ، فعل ماضٍ لم يُسم فاعله، ولا يقول : مبني لِمَا لم يُسمّ فاعله....}** [٣٢٨] أقول: لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب ، أليس فيها تحذيرٌ من أمورٍ اشتهرتْ بين المعربين والصواب خلافها؟. وأن كان اللائقُ إثباتها في الباب السابع، والله الموفقُ للصوابِ، وإياهُ نسألُ حسن الخاتمة. [٣٢٩] 265م /

هوامش التحقيق

١ –كشف الظنون : 2\1754 .و ظ:تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب –القسم الأول – دراسة وتحقيق(أطروحة دكتوراه) :ق1 \6–12 .وفيها دراسة وافية لشروح المغني .

٢ – ظ:تحفة الغريب (أطروحة دكتوراه) ق 1\\5–12 .وفيها وصف شامل لكتاب المغني وشروحه وحواشيه

٣ – ظ:المصدر السابق :ق 1 \16–46 .وفيها:(اسمه،نسبه،لقبه،ولادته ،آثاره،اسم الشرح،وصحة نسبته إليه،زمن تأليف الشرح،بناء الشرح ....).

٤ – ظ:المصدر السابق: ق:1\48.وفيها وصف وافٍ للنسخة الأصل (م)،وسبب اختيارها، والفارق بينها وبين النسخ الأخرى .

٥ – ظ:المصدر السابق :ق 1\50 .وفيها وصف وافٍ للنسخة (ي) .

٦ – ظ:المصدر السابق :ق 1 \ 50 وفيها وصف وافٍ للنسخة (ي) .

٧ –ظ: المصدر السابق: وفيها وصف وافٍ للنسخة (ع) .

٨٨ –ظ:المصدر السابق:ق 1 \57–65 .وفيها وصف وافٍ لمنهج التحقيق .

٩ –كذا في نسخ المخطوط والمغني .

١٠ سقط من نسخ المخطوط واثبت في المغني .

١١ –في حديث المصنف عن الموضع الثاني وه و قوله :{الثاني :قولهم :في (إذا)غير الفجائية) (إنها ظرف لما يستقبل من الزمان ،وفيها معنى الشرط غالبا)) وذلك معي بمن جهات :أحدها:أنهم يذكرونه في كل موضع ،وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي ،وعلى المعرب ..... } .

١٢ –كذا في نسخ المخطوط ،وفي المغرني ((أو) .

١٣ –المغني :854/2 .

١٤ –يعني المغني .

١٥ –ظ: المغني:20/1، 62 .

١٦ –في (ض): ((هنا)) .

١٧ – في حديث المصنف عن الأمر الثالث من هذه الأمور التي عقد لها الباب :المغني : 2 /855 .حيث قال: {قولهم: ((النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة)) وإنما ذلك في النعت الحقيقي ،فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة :واحد من أوجه الإعراب ،وواحد من التعريف والتنكير، وأما الإفراد .....)) .

١٨ – المغني :855/2 .

١٩ –كذا في الأصل،و الأصوب ما وردفي بقية النسخ ((إباؤهم)) .

٢٠ –في (ي): ((يقوما)) –من دون النون –

٢١ –كذا في الأصل و الأصوب ما ورد في بقية النسخ :((إباؤهم)) .

٢٢ –وهي اللغة التي يعبر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث) وهي مذهب طائفة من العرب .ظ:الجنى الداني: 175، وشرح شذور الذهب : 227 ،شرح ابن عقيل: 1 /227 ،شرح الاشموني :170/1 وهمع الهوا مع :160/1 .

٢٣ – سقط من الأصل واثبت في بقية النسخ .

٢٤ –سقط من الأصل و(ي) واثبت في (ض).

٢٥ – في (ض) : ((قعودهما)) .

٢٦ – في (ض) :((اسم ألا مشابه)) .

٢٧ – كذا في الأصل وفي بقية النسخ ((من)) والأصوب ما ورد في الأصل لموافقته المعنى

٢٨ – – في (ض)):(فاعلا)) _من دون نون _ .

٢٩ – قال الشمني في المنصف من الكلام : 2/ 267 :((يعني فينفرد النعت على الأفصح ،وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنيه والجمع ، إلا اذاكان النعت جمعا لا يجري مجرى مفرده في الحركات ،والسكنات ،بان يكون جمع تكسير لاجمع تصحيح ، فان المطابقة حينئذ لاتضعف نحو :مررت برجل قعود غلمانه ،ما إن ضعف ذلك في الفعل لأن اسم الفاعل المشابه للفعل إذا جُمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ،ومناسبته لأن الفعل لايكسر ،ولا يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو :قعود غلمانه، كما لزم في : قاعدين غلمانه.)).

٣٠ – البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : 104 .و ظ ش :شرح شواهد المغني – السيوطي –: 940/2 ،وشرح أبيات المغني –البغدادي –: 10/8،والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية–أميل بديع–: 690/2،والشاهد فيه قوله:((بالصر ي م عواذله)) حيث جاءت الصفة الرافعة للجمع وهي قوله: ((الصر يم)) جمعا مُكسرا، وهو الأصح ،ويجوز أن تفرد .

٣١ – المغني :855/2.والشاهد ذو الرقم–1111 – وهو بلا نسبة.

٣٢ – في (ض) :((أول)) .

٣٣ – في (ض) :((الفرض)).

٣٤ –تاج اللغة وصحاح العربية –الجوهري –:(بكر) 596/2 .

٣٥ – ظ:الأضداد –ابن السكيت –:159 وفيه)) يُقال لليل صَرِيم ،وللنهار صَريم)) .

٣٦ – في (ي)و (ض) :((تزُاد)) .

٣٧ – ظ:المعاني الكبير –أبن قتيبة –:430/1 وشرح أبيات المغني :12/8 .

٣٨ – من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب

٣٩ – سقط من نسخ ا لمخطوط وأثبت في المغني .

٤٠ –البقرة:2 من الآية:35 .

٤١ – سقط من نسخ ا لمخطوط وأثبت في المغني .

٤٢ – المغني :855/2 .

٤٣ – قال المصنف856/2:((قيل :ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك ،وأن المنصوب حال من الضمير مصدر الفعل ،والأصل:فكلاه ودليل ذلك قولهم :سيَر عليه طويلا.ولا يقولو ن :طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز،وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاص ة بجنس الإنسان دون الطوال)

٤٤ – أي : ابن هشام .

٤٥ – يعني ماتقدم من قول سيبويه والمحققين :((قيل :ومذهب .....))

٤٦ –إذ قال المصنف :856/2 :0{وعندي فيما احتجوا به نظر } .

٤٧ – قوله)) هو)) سقط من (ي) و(ض) واثبت في الأصل .

٤٨ – في (ي) : ((صواب)) من دون –أل – .

٤٩ – كذا في نسخ المخطوط والأصوب ما ورد في المنصف من الكلام :268/2 ((المحل)) .

٥٠ – من وجهي النظر للردِّ عمّا احتجوا به .

٥١ – المغني :856/1 .

٥٢ – قال المصنف في لمغني :417/1 – في حديثه عن (ما) في الباب الأول من الكتاب :{إنهم لا يجمعون مجازين ،ولهذا لم يجوزوا :دخلتُ الأمر ،لئلا يجمعوا بين حذف (في) وتعليق الدخول باسم المعنى بخلاف :دخلت في الأمر .ودخلت في الدار ،واستقبحوا :سِير عليه طويلا ،لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً ، وبين حذف الموصوف بخلاف : سِير عليه طويلا ،وسير عله سيرٌ طويل ،أو زمن طويل .} و ظ: المنصف :94/2 .

٥٣ – سقط من الأصل واثبت في بقية النسخ .

٥٤ – في (ي) : ((شباب الفرسان)) .

٥٥ – وهما من المجازات اللغوية ؛ظ :الإيضاح في علوم البلاغة –القز وينى –:32.و مختصر المعاني – التفتازاني –:40 .

٥٦ – ظ: غريب الحديث –ابن قتيبة– 37/2.ولسان العرب ابن منظور –(شمل):35/5 .

٥٧ – –سقط من نسخ ا لمخطوط وأثبت في المغني.

٥٨ – المغني :856/1 .

٥٩ – قوله:((في مثل هذا))سقط من (ي) و(ض) واثبت في الأصل .

٦٠ – كذا في الأصل،والأصوب ما ورد في بقية النسخ ((أداره)) .

٦١ – في (ض) :((عينيه)) .

٦٢ – قوله:((ثانية)) . سقط من (ي) و(ض) واثبت في الأصل .

٦٣ – في (ض) :((فيغلبها)) .

٦٤ – ظ :القاموس المحيط –الفيروز آبادي –(شمل)414/3 .

٦٥ – من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب – التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها .

٦٦ – من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب – التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها .

٦٧ – المغني :857/1 .

٦٨ – قوله:((رسول الله)) في (ض): ((رسوله)) .

٦٩ – قوله:((صلى الله عليه وسلم)) سقط من (ي) و(ض) واثبت في الأصل

٧٠ – قوله:((مالا يُحصى كثرة)) في (ي) :((مال تُحصى عنهم كثرة)) .وفي (ض) : ((مالا يخفى كثرة)) .

٧١ – من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب – التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها .

٧٢ – كذا في نسخ المخطوط وفي المغني : ((فأ ما)) .

٧٣ – المغني :858/2 .

٧٤ – قوله:((أن هذه الزيادة)) سقط من (ض) واثبت في بقية النسخ .

٧٥ –كذا في الأصل وفي (ي) و(ض) : ((بمثابتهما)) .

٧٦ – قال الرضي –في شرح الكافية– : 138/1((إن الألف والنون أنما تزِ ثَّران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا ،وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير ..... وقل المبرد:جهة الشبه أن النون في الأصل كانت همزة ،بدليل قلبها إليها في (صَنْعاني)و(بَهْراني) في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء) .)) ، وظ :المنصف :269/2 .

٧٧ – المغني :858/2 .

٧٨ – في القاموس المحيط (درك)311/3 :–بفتح الدال وسكون الراء –

٧٩ – من قسمي الأعداد.

٨٠ – سقط من نسخ ا لمخطوط وأثبت في المغني.

٨١ –وهي قوله تعالى : ﴿ **فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ** ﴾ر النساء:4 من الآية: 3.

٨٢ – وهي قوله تعالى : ﴿ **جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** ﴾فاطر:35من الآية :1 .

٨٣ – المغني :858/2 .

٨٤ –وهو محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت 538 هـ) إمام عالم بالدين والتفسير واللغة والأدب له مصنفات منها تفسير الكشاف ، أساس البلاغة ،والمفصل . ظ ت: وفيات الأعيان :168/5 ،والأعلام :7/ 178 .

٨٥ – كذا في الأصل،والأصوب ما ورد في بقية النسخ والكشاف ((مُنعت)).

٨٦ – قوله:((صيغها)) سقط من (ض) وأثبت في بقية النسخ والكشاف .

٨٧ – الكشاف :457/1 .

٨٨ – في (ض) :((بمعنى)) .

٨٩ – الذي هو ضد الجمع .

٩٠ – ظ: الأمالي النحوية–أبن الحاجب –: 724/2 ،شرح الكافية –الرضي –:99/1 ،126،شرح ابن عقيل : 1 / 474 وشرح الأشموني :3 / 124 .

٩١ – الكشاف : 3 / 577 – في تفسير آية فاطر المتقدمة – .

٩٢ – وهو أبو عمرو ،جمال الدين عثمان بن عمر الحاجب (ت 646 هـ) علم بالفقه والعروض والنحو والصرف له مصنفات منها : الكافية في النحو والشافية في الصرف ومنتهى السؤل ظ ت :(بغية الوعاة 2 / 134 –135 ،والأعلام 4 / 211 .).

٩٣ – قوله:((إنما لم تعتبر .....أسماء العدد ليست كذلك)) كله سقط من (ض)وأثبت في بقية النسخ .

٩٤ – كذا في نسخ المخطوط وفي الأمالي النحوية :((اسم العدد))

٩٥ – كذا في نسخ المخطوط وفي الأمالي النحوية :((كونه)) .

٩٦ – سقط من نسخ ا لمخطوط وأثبت في الأمالي النحوية .

٩٧ – كذا في نسخ المخطوط وفي الأمالي النحوية :((اشترِ)) .

٩٨ – كذا في الأصل،و الأمالي النحوية وفي (ي) و(ض) : ((الجواري)) .

٩٩ – قوله ((قلنا ليس ذلك بمستقيم)) في الأمالي النحوية ((فليس بمستقيم)) .

١٠٠ – – كذا في نسخ المخطوط وفي الأمالي النحوية :((وإنما زيد التكرار)) .)) .

١٠١ – في (ي) : ((لمعنا)) .

١٠٢ – الأمالي النحوية : 2 / 725 .

١٠٣ –الأمر الحادي عشر من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب – التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها –من القسم الثاني من الأعداد التي يؤتى بها لا ليضم بعضها إلى بعض .

١٠٤ –البيت من الطويل ،وهو لساعده بن جُؤية الهذلي في شرح إشعار الهذليين : 3 / 1165 .و ظ ش :الكتاب :3 / 225 ،226 ،شرح شواهد المغني : 2 / 942 وشرح أبيات المغني: 14/8 ، وبلا نسبة في المقتضب : 3 /381 ،وشرح ابن يعيش : 1 /62 ، 8 / 57 والجنى الداني : 619 ،والشاهد فيه قوله ((مثنى وموحد)) حيث منعهما من الصرف لأنهما صفتان معدولتان عن (اثنين اثنين) و(واحد واحد)

١٠٥ – المغني :858/2 .والشهد ذو الرقم –1113– وهو بلا نسبة .

١٠٦ –وهو من الشعراء المخضرمين ، له ديوان ظ ت : المؤتل ف والمختلف :83 ،والأعلام :3/ 70 .

١٠٧ – يعني كتاب سيبويه :3/ 225 .

١٠٨ – في (ي) : ((الكتاب)) .

١٠٩ – الصحاح :(بغى) 6/ 3283 .

١١٠ – في (ض) :((تتبغ)) .

١١١ – قوله:((في أوله))سقط من (ي) و(ض) واثبت في الأصل .

١١٢ – ظ : تاج العروس (بغى) :10 /38 .

١١٣ –ينعي الألفاظ المتقدمة (مثنى ، ثلاث .....) .

١١٤ – البيت من الوافر في ديوانه –شرح البرقوقي – : 2 / 74 .و ظ ش :الأمالي النحوية –ابن الحاجب –2 /676 والشاهد فيه استعماله (أم)في غير موضع التقسيم .

١١٥- المغني :2 /858 ،والشاهد ذو الرقم – 1114 – منسوب للمتنبي .

١١٦ – ظ : المغني :1 / 69 والشاهد ذو الرقم –63 – وهو منسوب للمتنبي أيضا .

١١٧ – – ظ:تحفة الغريب –أطروحة دكتوراه –:ق 2 / 10 .وقال فيه الشارح) (يحتمل أن يقال أن المتنبي قصد التقسيم فالمعنى الإخبار عن ليلة فراقه للأحبة بأنها منقسمّة إلى واحدة واحدة ، وإن كلّ جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة ،ثم رأى أنها أطول من ذلك فأضرب ،فأستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمّة إلى ست ست ؟ في كلّ واحد واحد من أجزاء الليلة .....)) .

١١٨ – في (ي) : ((لم)) .

١١٩ – يعني قول الجماعة– المغني : 2 /859– :{ اقتسِموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة } .

١٢٠ – المغني:2 /859–وهو نص الزمخشري في الكشاف في تفسير آية النساء المتقدمة .ظ: الكشاف 1 /458.وقد تقدم ذكرها في هامش رقم– 81 – وهي قوله تعالى : ﴿ **فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ** ﴾ **النساء:4 من الآية: 3.**

١٢١ – في (ي) و(ض) : ((الأقسام)).

١٢٢ – قوله: ((واقتسموه ثلاثة)) سقط من(ي،) و(ض)، واثبت في الأصل .

١٢٣ – في (ي) و(ض) : ((الأقسام)) .

١٢٤١٢٤ – ما ذكره الشارح هنا هو نص عبارة السعد التفتا زان ي في حاشيته على الكشاف نقلها عنه صاحب المنصف من الكلام :2 /269 . ولم يُشر الشارح إليه . وقول الشارح في هذا الموضع يشير الى الآية المتقدمة في هامش رقم (120) .

١٢٥ – يعني في قول الجماعة المتقدم .

١٢٦ – سقط من نسخ ا لمخطوط وأثبت في المغني.

١٢٧ – المغني:2 /859–وهو نص الزمخشري في الكشاف في تفسير آية النساء المتقدمة .ظ: الكشاف 1 /458.

١٢٨ – سقط من (ض) واثبت في بقية النسخ .

١٢٩ – قوله: ((الأمرين)) سقط من (ي) واثبت في بقية النسخ .

١٣٠ – سقط من نسخ ا لمخطوط وأثبت في المنصف نقلا عن التفتا زاني في حاشيته عن الكشاف .

١٣١ – في (ي) : ((عليهم)).

١٣٢ – هذا نص الزمخشري في الكشاف 4 /459 .– في تفسير آية فاطر المتقدمة وهي : قوله تعالى : ﴿ **جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ** ﴾فاطر :35من الآية :1

١٣٣ – كذا في الأصل والأصوب ما ورد في بقية النسخ والمنصف –نقلا عن التفتا زاني –((و)) .

١٣٤ – ظ: الكشاف 4 /459 والمنصف :2 /269 .وتفسير روح المعاني – الآلوسي – 4 /91

١٣٥ – كذا في نسخ المخطوط ، وفي المنصف –نقلا عن التفتازاني –((العدد والتفصيل)) .

١٣٦ – وهو مسعود بن عبد الله سعد الدين (ت 792هـ)العلم بالعربية والأصول والمنطق له مصنفات منه :حاشية على الكشاف– مخطوط–والمطول وشرح التلخيص وشرح مفتاح العلوم .ظ ت (بغية الوعاة :1 /156 ،والأعلام: 6 /192)

١٣٧ – المنصف –نقلا عن حاشية التفتازاني على الكشاف – :2 /269 .

١٣٨ – أي :قول من اثبت واو الثمانية .

١٣٩ – النمل :27 من الآية : 34 .

١٤٠ – من الآية السابقة .

١٤١ – في (ض) : ((تلك)) .

١٤٢ – أي : كلام بلقيس في الآية المتقدمة .

١٤٣ – الكشاف :3/ 353 .

١٤٤ – قوله : ((في أثناء الكلام .....)) سقط من (ي) ، (ض) وأثبت في الأصل .

١٤٥ – ظ: المغني :2 / 543 .

١٤٦ – أي :أن الواو في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ الكهف: 18 من الآية 22: ..

١٤٧ – هود:11 من الآية :72 .

١٤٨ – المغني :2 /860 .

١٤٩ – كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك(ت 672هـ) .

١٥٠ – التسهيل: 2 / 263 .

١٥١ – قل الشمنّي في المنصف :–2 /269 –((يحمل على غير المعنوي لقول المصنف في بحث بحث الواو بعد قوله – إن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع– {وبهذا ردّوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق :وإذْ ما مثلهم بشرُ . أن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف ؛أي :وإذ ما في الوجود بشرُ مماثلاً لهم .} .)) .و ظ :شرح الكافية – الرضي – :2 / 219 .

١٥٢ – يعني على الأمر الثاني عشر من الأمور العشرين –التي عقد الباب لها – وهو قولهم : ((المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث)) والاحتجا ج لابن كيسان الذي ذهب إلى جواز القول :الشمس طلع . في غير الضرورة،ظ : المغني :2 / 861 .

١٥٣ – البيت من المتقارب ،وهو لعامر بن جؤين في الكتاب : 2/ 46 .و ظ ش :شرح شواهد المغني :2/ 943 ،وشرح أبيات المغني : 8/ 17،وخزانة الأدب : 45/1 ،49 ،50 وبلا نسبة في الخصائص :2/ 411 ،وشرح ابن يعيش :5 /94 ،ورصف المباني : 166 .والشاهد فيه قوله ((ولا ارض أبقل إبقالها)) والقياس :أبقلت إبقالها ؛لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض ، وهي مؤنث مجازي، فحذف التاء للضرورة .

١٥٤ – المغني :2م861 ، والشاهد ذو الرقم –1115 – وهو بلا نسبة .

١٥٥ – في (ض) : ((يشبه)) .

١٥٦ – **وهو قوله: تواعدتها بعد مرّ النجـو م كلفاء تُكثرُ تهطَالُهَـــا**

١٥٧ – في (ض) : ((يشبهه)) .

١٥٨ – في (ض) : ((أبقلت مطر)) .

١٥٩ – ظ:شرح أبيات المغني :8 /19، وخزانة الأدب :1/ 52 .– وفيه القصيدة كاملة –

١٦٠ – من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب – التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها

١٦١ – المغني :2/ 861 .

١٦٢ – وهو بهاء الدين احمد بن علي بن عبد الكافي (ت 773هـ) عالم بالبلاغة والنحو والأصول له مصنفات منها:عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح وغيرها .ظ ت : (الدرر الكامنة: 1/ 224 ،والبدر الطالع: 1/ 18) .

١٦٣ – نص طويل للسبكي نقله الشارح من كتابه شرح التلخيص

١٦٤ – يعني الأمالي النحوية لأبن الحاجب .

١٦٥ –سبأ: 34 من الآية:12 .

١٦٦ – سقط من نسخ المخطوط وكتاب عروس الأفراح– شرح التلخيص – وأثبت في الأمالي النحوية

١٦٧ – سقط من الأصل و (ض) واثبت في (ي) و الأمالي النحوية .

١٦٨ – في (ض) : ((الضمير)) .

١٦٩ – كذا في نسخ المخطوط وكتاب عروس الأفراح– شرح التلخيص ، والأصوب ما ورد في الأمالي النحوية ((لكانتْ)) .

١٧٠ – قوله ((عنه)) ليست في الأمالي النحوية بل هي من كلام السبكي في شرح التلخيص .

١٧١ – كذا في نسخ المخطوط وكتاب عروس الأفراح– شرح التلخيص ، والأصوب ما ورد في الأمالي النحوية ((لكانتْ)) .

١٧٢ – كذا في نسخ المخطوط وكتاب عروس الأفراح– شرح التلخيص ، والأصوب ما ورد في الأمالي النحوية ((ذلك))

١٧٣ – سقط من نسخ المخطوط وكتاب عروس الأفراح– شرح التلخيص – وأثبت في الأمالي النحوية .

١٧٤– الأمالي النحوية–ابن الحاجب– :1 / 272 .

١٧٥ – وهو: الحسين بن محمد بن عبد الله ،شرف الدين الطيبي (ت 743هـ) من علماء الحديث والتفسير والبلاغة له مؤلفات منها:التبيان في المعاني والبيان ، والخلاصة،وشرحٌ على الكشاف يُعرف بفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب .ظ ت :0(البدر الطالع: 1 / 229 ،والأعلام : 2 / 256 .وفي كشف الظنون– 1/ 720 – اسمه:الحسن بن محمد وكذا في بغية الوعاة :1/ 228 .

١٧٦ – الزخرف:43 من الآية:84 .

١٧٧ – ظ: البرهان في علوم القرآن – الزركشي –4/ 98.–نقلا عن الطيبي –

١٧٨ – قوله : ((فقال)) من كلام الشارح وليس من كلام السبكي .

١٧٩ – في (ض) :((قول)) .

١٨٠ – الزخرف:43 من الآية:82 .

١٨١ – ظ: البرهان في علوم القرآن – الزركشي –4/ 98.–نقلا عن الطيبي –

١٨٢ – هذا قطع من الشارح فكلام السبكي متصل في شرح التلخيص .

١٨٣ – الهداية في الفروع لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرْغيناني الحنفي (ت 593 هـ) .وهو شرح على متنٍ له سمّاه بداية المبتدئ. ظ: كشف الظنون : 2/ 2032 .

١٨٤ – كذا في نسخ المخطوط وفي عروس الأفراح : ((ذلك المجلس)).

١٨٥ – قوله : ((هذا)) ليس من كلام صاحب الهداية ، وهو مثبت في نسخ المخطوط ،و عروس الأفراح .

١٨٦ – الهداية في الفروع : 4 / 238 .

١٨٧ – وهو شرح على الهداية لحسام الدين حسن بن علي الحنفي المعروف بالصغناقي(ت 771 هـ)وهو تلميذ صاحب الهداية ،.ظ: كشف الظنون :2 /2032 .

١٨٨ – المبسوط– السر خسري الحنفي – :6 / 137 –نقلا عن الصغناقي الحنفي – و ظ: كشف الأسرار–البز دوي الحنفي – :2/ 26 –27 .

١٨٩ – وهو أبو البركات عبد الله بن احمد بن محمد النسفي (ت 710 هـ)حافظ،مفسر،فقيه، حنفي ،له مصنفات منها: مدارك التنزيل–تفسير–و كشف الأسرار شرح المصنف على المنار.ظ ت (الدرر الكامنة:2/ 247،الأعلام 67/4) .

١٩٠ - كشف الأسرار شرح المصنف على المنار– النسفي –:2/ 225 .

١٩١ – كلام السبكي متصل وهذا القطع من الشارح فلا يظنّ القارئ أن هناك قطعاً أوجب الاختصار .

١٩٢ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح ((وهذه القاعدة الظاهر أنها)) .

١٩٣ – كذا في الأصل ، وفي (ي) و (ض) : ((مجرورة)) وفي عروس الأفراح: ((محرورة)).

١٩٤ – قوله: ((لأن)) سقط من (ض) واثبت في بقية النسخ .

١٩٥ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((أم)) . والأصوب ما ورد في الخطوط .

١٩٦ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح ((كوقوعهما)) . والأصوب ما ورد في الخطوط .

١٩٧ – في (ض) :((خبر)) .

١٩٨ –سقط من نسخ المخطوط ،و أثبت في عروس الأفراح.

١٩٩ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((استغراق)) . والأصوب ما ورد في الخطوط .

٢٠٠ – قوله: ((ذلك)) سقط من عروس الأفراح وأثبت في نسخ المخطوط .

٢٠١ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((الفرد)) .
٢٠٢ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((كانا)) .
٢٠٣– كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((يلتحق)) .
٢٠٤– كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((الاسم)) .
٢٠٥ – كذا في الأصل و(ي) ، وفي (ض) وعروس الأفراح ((كان)) .
٢٠٦ – العنكبوت :29 : من الآية: 17.
٢٠٧ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((صرفها)) .
٢٠٨ – قوله: ((الألف)) في (ي): ((الأول)) .
٢٠٩ – قوله: ((الأول)) سقط من (ي) وأثبت في نسخ المخطوط و عروس الأفراح
٢١٠– :وهو ابو علي المحسن بن محمد بن ابي الفهم داود التنوخي البصري القاضي الحنفي(ت 384هـ) من العلماء الأدباء الشعراء له مؤلفات منها : الفرج بعد الشدة ، ونشوار المحاضرة و ديوان شعر .ظ ت (الأعلام: 5 / 288) .
٢١١ – الشرح:94 الآية: 5
٢١٢ – البرهان في علوم القرآن :4 /94 . نقلا عن التنوخي ، وقد أشار صاحب الكشاف إلى هذه المسألة ظ: الكشاف : 4/ 642 . وكشف الأسرار– النسفي –:2 / 26 .
٢١٣ – كذا في نسخ المخطوط ،وفي عروس الأفراح : ((أن الثاني غير الأول)) وهذا تحريف بيّن .
٢١٤ – في (ض): ((الاستغناء)) .
٢١٥ – الروايتان اللتان ورد بهما الحديث أخرجهما البخاري في صحيحه من حديث طويل : 2/ 581,582 . والبيهقي في سننه الكبرى : 3/ 355 ،356.
٢١٦ – في (ي): ((فأعاد)) .
٢١٧ – كذا في الصحيح والسنن وعروس الأفراح ونسخة الأصل، وفي (ي) و(ض): ((أمْ)) .
٢١٨ – عروس الأفراح –شرح تلخيص المفتاح– 2 / 314 – 315 .
٢١٩ – يعني السبكي: – صاحب كتاب عروس الأفراح –
٢٢٠ – أي: ويشهد لإعادة المعرفة نكرة قول الحماسي .
٢٢١ – أي من شعراء الحماسة. والبيتان من الهزج للفِنْد الزّمّاني (شهل بن شيبان) في شرح الحماسة– المرزوقي – : 32/1، و ظ ش :أمالي القالي : 1 /32 ، وشرح شواهد المغني : 44/2

،وشرح أبيات المغني : 8 /18 وخزانة الأدب : 431/3. والشاهد فيه أن المعرفة وهي (القوم) أعيدت

٢٢٢ – المغني :2 / 861. والشاهد ذو الرقم – 1116 – وهو منسوب للحماسي .

٢٢٣ – في (ض) : ((أغرضنا)).

٢٢٤ – في (ض) : ((أعناقها)).

٢٢٥ – في (ض) : ((ترددن)).

٢٢٦ – في (ض) :((القوّاد)).

٢٢٧ – في (ي) و (ض) : ((الذي)).– من دون الكاف .

٢٢٨ – في (ي) : ((كالذي)) .

٢٢٩ – قال المرزوقي – في شرح الحماسة: 1/ 34 – : ((لايجوز أنْ يكون (الذي) بمعنى: (الذين) لأن الموصول والصلة يصير صفة لقوم آخرين كالقوم المذكورين بل التقدير: أنْ يردّ دأب القوم كائناً كالدأب الذي كانوا عنه ، وفي هذا الوجه يجوز أنْ يكون الذي للجنس .)) .

٢٣٠ – البيت من الطويل ،وهو من شواهد الدماميني للأشهب بن رميلة في الكتاب : 1 / 187 . و ظ ش : المقتضب : 4/ 146، وخزانة الأدب : 6/ 7 ،25,38، وبلا نسبة في شرح أبن يعيش :3/ 155 ،ورصف المباني: 342 . والشاهد فيه حذف نون الذين تخفيفا .

٢٣١– كذا في نسخ المخطوط ،وفي المغني : ((فإذا)) .

٢٣٢ – المغني 2 / 863 .

٢٣٣ – وهو كتاب : شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه للعلامة السعد التفتنا زاني

٢٣٤ – كذا في نسخ المخطوط وفي التلويح : ((القرائن)).

٢٣٥ – الزخرف:43 من الآية:84 .

٢٣٦ – سقط من نسخ المخطوط ، وأثبت في التلويح .

٢٣٧ – الأنعام :6: من الآية: 84 .

٢٣٨ – سقط من نسخ المخطوط ، و التلويح وقد أثبته .

٢٣٩ – الروم :30 من الآية: 54 .

٢٤٠ – الأنعام :6: من الآية: 155 .

٢٤١ – كذا في نسخ المخطوط وفي التلويح : ((إلى قوله)).

٢٤٢ – سقط من نسخ المخطوط ، و التلويح وقد أثبته .

٢٤٣ - الأنعام :6: من الآية: 156 .

٢٤٤ – المائدة:5 :من الآية: 48.وقد وردت خطأ في نسخ المخطوط والتلويح ﴿ **وَأهو الذي انزلا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ** ﴾ ووقع للشمني في المنصف: 2 / 269 .حكايتها عن التلويح أيضا كما حكاها الشارح .وقد اثبت النص الصحيح في المتن .

٢٤٥ – الكهف :18 من الآية : 110 .

٢٤٦ – كذا في نسخ المخطوط و في التلويح: ((ومثله كثير في الكلام كقوله .....)) .

٢٤٧ – كذا في نسخ المخطوط و في التلويح: ((الحماسة)) .وهو البيت المتقدم في الهامش رقم – – 220

٢٤٨ – شرح التلويح : 1 / 102 –103 .

٢٤٩ – يعني التفتا زاني

٢٥٠ – من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب – التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها .

٢٥١ – المغني : 2 / 865 .

٢٥٢ –لقول المصنف– 2 / 865 –:{ وليس بلازم عند سيبويه } . و ظ : الكتاب : 2/ 123 .

٢٥٣ – أي : المصنف فقال– 2/ 865 – { فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة }.– في قول الشاعر: (لمية موحشاً طللُ)و ظ: الكتاب2/ 123.

٢٥٤ – في (ض) : ((سلام)) .

٢٥٥ – في (ي) : ((العَارض)) .

٢٥٦ – في (ي) : ((من)) .

٢٥٧ – ظ : الخصائص : 2/ 492، شرح الأشموني 1 / 247 و خزانة الأدب :3/ 211، 6/ 43 .

٢٥٨ – البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الكاتب – ابن مالك –:434،شرح شواهد المغني :9 / 901 و شرح أبيات المغني :7 / 193 . والشاهد فيه قوله:((ها بيِّناً)) . حيث جاءت الحال بعد عاملها ، وهو هنا حرف التنبيه المتضمّن معنى التنبيه، ولا يجوز التقديم .

٢٥٩ – المغني : 2/ 865، والشاهد ذو الرقم – 1119 – وهو بلا نسبة .

٢٦٠ – في (ض) : ((من الجملة)) .

٢٦١ – في (ض) : ((اعتبار)) .من دون الباء .

٢٦٢ – ظ: المغني : 2 / 733 ، والشاهد ذو الرقم – 965 – وهو بلا نسبة .

٢٦٣ – البيت للأحوص في ديوانه في ديوانه: 190 ، و ظ ش : مجالس ثعلب : 1 / 239 ، وشرح شواهد المغني : 2 / 777 وشرح أبيات المغني : 6/ 102 . وبلا نسبة في الخصائص : 2/ 386 وهمع الهوا م ع: 1/ 173,2/ 130 . والشاهد فيه قوله : ((عليك ورحمة الله السلام)) . يريد: عليك السلامُ ورحمةُ الله . فقدم المعطوف على المعطوف عليه . وقال ابن جني – الخصائص–: 386/2 .:((إن (رحمة الله) معطوف على الضمير في عليك) .

٢٦٤ – يعني : ابن جنيّ

٢٦٥ – سقط من نسخ المخطوط، واثبت في المغني .

٢٦٦ – المغني :2 / 866 . والشاهد ذو الرقم – 1121– وهو بلا النسبة .

٢٦٧ – قال صاحب الخزانة– البغدادي– :2 / 169.في حديثه عن هذا الشاهد:((واما الكناية بالنخلة عن المرأة فمن ظريف الكناية وغريبها ، واصل ذلك أن عمر بن الخطاب كان قد نهى الشعراء عن ذكر النساء في اشعارهم لما في ذلك متن الفضيحة ، وكان الشعراء يكنون عن النساء بالشجر وغيره..... ويحتمل لأن يكون كنى عن محبوبته بالنخلة لئلا يشهرها ، وخوفا من اهلها وقرابتها)) . وظ: شرح ابيات المغني : 6 / 102.

٢٦٨ – ظ : الصحاح (درأ) : 1/ 48. ، ومعجم البلدان – ياقوت – : 3 / 24 . وفيه : ((ذات عرق أول تهامة ، وآخر العقيق ، وهو عن مكة نحواً من مرحلتين)) .

٢٦٩ – يعني : ميقات إحرام الحجيج القادمين من جهة العراق . ظ: بداية المجتهد: 1/ 236، وحلية العلماء : 3 / 273 .

٢٧٠ –قوله: ((رضي الله عنه)). سقط من (ي) وأثبت في بقية النسخ .

٢٧١ – سقط من الأصل و(ي) واثبت في (ض) .

٢٧٢ – المغني 2 / 866. – في حديث المصنف عن البيت المتقدم – .

٢٧٣ – البقرة: 2 من الآية: 135.

٢٧٤ – في (ض) : ((اتبعوا ملة إبراهيم)) .

٢٧٥ –النص في عمدة القارئ شرح صحيح البخاري – العيني– :1 / 163 ، ولم يشر العيني إليه. و ظ : مشكل إعراب القرآن –القيسي–: 1/ 89 .

٢٧٦ – يعني : التفتا زاني .

٢٧٧ – قوله: ((في ألفيته حيث يقول)). سقط من (ي) وأثبت في بقية النسخ .

٢٧٨ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :1 / 308 .

٢٧٩ – من الأمور العشرين التي عقد لها الباب .

٢٨٠ – المغني 2/ 866.

٢٨١ – ظ: القاموس المحيط: (ضبع) 3/ 55 .

٢٨٢ –ظ: المصدر السابق .

٢٨٣ – وهو:عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنبا ر ي (ت 577هـ) من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال له مؤلفات منها : نزهة الألباء في طبقات الأدباء وأسرار العربية ، والإنصاف في مسائل الخلاف . ظ ت :(بغية الوعاة:2 / 86، والأعلام 3 / 327).

٢٨٤ – المذكر والمؤنث – ابن الأنبا ري – 1/ 135 .

٢٨٥ – من المسألتين اللتين ذكرهما في الأمر السادس عشر ، وقد تقدمت أحداهما في هامش رقم – 378 –.

٢٨٦ – المغني 2/ 866 – 867 .

٢٨٧ – قوله :((لا)) سقط من (ي) واثبت في بقية النسخ .

٢٨٨ – ظ : همع الهو امع :3 / 260، وخزانة الأدب : 7 / 382 .

٢٨٩ – البقرة:2 من الآية: 234 .

٢٩٠ – ظ : الكتاب :3 / 563، الكشاف: 1/ 278 ، وشرح الكافية– الرضي– : 3/ 382.

٢٩١ – طه: 20 من الآية : 104 .

٢٩٢ – سقط من نسخ المخطوط ، والأصوب إثباته .

٢٩٣ – طه: 20 من الآية : 103 .

٢٩٤ – قوله : ((عليه السلام)) سقط من (ض) ، واثبت في بقية النسخ .

٢٩٥ – أخرجه النسائي في سننه:7/ 61، والعلوجي في كشف الخفاء: 1/ 338 ،

٢٩٦ – وهو:أبو عبد الرحمن ،احمد بن علي بن سنان (ت 303هـ) صاحب السنن، القاضي الحافظ له مؤلفات منها: السنن الكبرى ومسند مالك .ظ ت :(وفيات الأعيان 1/ 77والأعلام 1 / 171.) .

٢٩٧ – قوله : ((صلى الله عليه وسلم)) . سقط من (ي) و (ض) . واثبت في الأصل .

٢٩٨ – قوله:((رضي الله عنه)) سقط من (ض) واثبت في بقية النسخ .

٢٩٩ – ظ: الكشاف: 1/ 380.

٣٠٠ – المصدر السابق .

٣٠١ – سقط من الأصل والثبت في بقية النسخ .

٣٠٢ – في (ض) : ((سبق)) .

٣٠٣ – مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء –الشمني– : 2 / 139. نقلا عن التفتا زاني .

٣٠٤ – في حديث المصنف عن الأمر السابع عشر ، وهو قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ** ﴾:العنكبوت : 29 من الآية: 44

٣٠٥ – كذا في نسخ المخطوط ، وفي المغني : ((بها)) .

٣٠٦ – المغني : 2 / 867 .

٣٠٧ – المصدر السابق .

٣٠٨ – قوله :((الأول)) سقط من (ض) واثبت في بقية النسخ .

٣٠٩ – في حديث المصنف عن الأمر الثامن عشر–حيث قال– 2 / 869 –:{ إن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدَم حصولهِ .} .

٣١٠ – المصدر السابق : 2 / 867.

٣١١ – في حديث المصنف عن الأمر التاسع عشر–حيث قال– 2 / 869– :{ قولهم في السين وسوف : حرف تنفيس } .

٣١٢ – المصدر السابق .

٣١٣ – في (ي) : ((ثواب)).

٣١٤ – في (ي) و(ض) : ((أن تكون عبارته)) .

٣١٥ – سقط من نسخ المخطوط، واثبت في المغني .

٣١٦ – منة حديث المصنف على الأمر التاسع عشر المتقدم .

٣١٧ – التوبة: 9من الآية: 71 .

٣١٨ – النساء: 4 من الآية: 91

٣١٩ – البقرة: 2 من الآية : 142.

٣٢٠ – من الآية السابقة ، وهي قوله تعالى : ﴿**سَيَقُولُ السُّفَهَاء مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل لِّلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾ .

٣٢١ – المغني : 2 / 870 .

٣٢٢ – ظ : المغني : 1 / 184. –حيث قال– : { قول الزمخشري وغيره ((حرف استقبال)) و زعم بعضُهُم أنها تأتي للاستمرار لا للاستقبال .....}

٣٢٣ – في (ي) : ((الجيم والسين)) .

٣٢٤ – ظ: المغني : 1/ 185. –حيث قال–: { وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ..... وصرح في سورة براءة فقال في: ﴿ **أُوْلَـئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ** ﴾: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالةَ ، فهي تؤكدُ الوعدَ كما تؤكد الوعيدَ إذا قلت : سأنتقم منك .....} .

٣٢٥ – يعني : الأمر العشرين من الأمور العشرين التي ذكرها في هذا الباب – التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها– .

٣٢٦ – المغني:2 / 870 .

٣٢٧ – قال الشمني في المنصف– 2 / 272 –: ((قولهم : مخفوض بالظرف ،يوهم أن لخصوصية الظرف دخلاً في خفضه، وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه، ومراد المصنف في قوله : { الصواب أن يُقالَ مخفوض بالإضافة } هو المضاف لا المعنى المصدري لأنه ذكر في الخام عشر أن العامل في المضاف إليه المضاف أو الجار المقدر ، ولم يذكر الإضافة ، ولم يعد القول بأنها عاملة قولاً .)) و ظ: شرح الكافية – الرضي – : 2 / 241 – 242 . و شرح الأشموني : 2 / 172 .

٣٢٨ – المغني :2 / 871 .

٣٢٩ – انتهى الباب السادس من كتاب التحفة للبدر الدماميني .

مسرد المصادر والمراجع

- المصدر الأول: القرآن الكريم .
- الأعلام : خير الدين الزر كل ي، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان،ط 16، 2005 .
- الأمالي: لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي(ت 356هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- الأمالي النحوية ، لأبي عمرو جمال الدين عثمان ابن الحاجب (ت 646هـ) تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، مصر ، ط1، 1985م.
- الإيضاح في علوم البلاغة(الإيضاح البياني) محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن احمد سعد الدين القز وين ي (ت739هـ) ، مطبعة السنة المحمدية،. القاهرة ، (د.ت).
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت 735هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان ، ط2، 1972م
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل ،إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي ، الحلبي، القاهرة، ط1، 1965م.
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الو اسط ي الزبيدي الحنفي (ت 1205هـ) ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت لبنان(د.ت).
- تاج اللغة وصحاح العربية(الصحاح) ، إسماعيل بن حماد الجوهري(393هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفار عطار ، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، 1984.
- تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد وشرحه ، للعلامة الإمام أبي عبد الله جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) تحقيق:محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.
- التلويح: لسعد الدين التفتا زاني (ت792هـ) مطبعة صنائع، تركيا ، (1310هـ).
- الجامع الصحيح(صحيح البخاري) محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ، بيروت، ط3، 1978م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي(ت749هـ) تحقيق :طه محسن ، مؤسسة دار الكتب ، مطابع جامعة الموصل ، ط1، 1976م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ،عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ،مصر ،ط1,1986م.

- الخصائص،ابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد ، ط1، 1990.
- الدرر الكامنة في أعيان المائ ة الثامنة، ابن حجر العسقلاني ، دار الجيل ، بيروت(د.ت) .
- ديوان الأحوص الأنصاري :تحقيق وشرح الدكتور سعيد ضناوي ، دار صادر ، بيروت، ط1، 1998م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ) تحقيق : أحمد محمد الخراط ،مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ، مطبعة زيد بن ثابت ، 1975م.
- سنن البيهقي الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت 275هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة الباز، مكة المكرمة ، ط3، 1994م.
- سنن النسائي ، مطبعة البابي الحلبي ،ومحمود نصار الحلبي ، مصر ، 1964 (د.ط).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن عبد الله العقيلي (ت 769هـ) تحقيق ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر . (د.ت).
- شرح ابن يعيش(شرح المفصل) لابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ) ، عالم الكتب ، بيروت، (د.ت).
- شرح أبيات المغني(مغني اللبيب) عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رياح ، و أحمد يوسف دقاق ، ط 1، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، 1973م.
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة : أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، راجعه : محمود أحمد شاكر ، مطبعة المدني ، مصر، 1965.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن علي بن محمد الاشموني (900هـ) ، حققه : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1955م.
- شرح التلويح على التوضيح ، عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي (ت719هـ) تحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ، ط بيروت ، ط 1، 1996م.
- شرح ديوان الحماسة . المرزوقي . أبي علي محمد بن الحسن (ت 421هـ) ، نشره أحمد أمين ، وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف ، والترجمة والنشر ، القاهرة ، ط1، 1953م.
- شرح ديوان المتنبي (البرقوقي) دار الكتاب العربي ، بيروت، (د.ت) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق ، محمد محي عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1965م. شرح شواهد المغني للسيوطي ، لجنة التراث العربي ، 1966م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1977م.
- شرح الفقه الأكبر ، بن اليسر محمد بن عبد الكريم البز دو ي (ت493هـ) والمسمى بـ(كشف الأسرار)، طبعة حجرية (د.ط).(د.ت).
- شرح الكافية . لرضي الدين الاستربادي (ت 686هـ) . قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1998م.
- عروس الأفراح . شرح تلخيص المفتاح للشيخ بهاء الدين أبي حامد بن علي السبكي (ت773هـ) ، تحقيق : الدكتور خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 2001م.
- عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ، لبدر الدين أبي محمود بن أحمد العيني (ت855هـ) دار إحياء التراث ، بيروت، (د.ت) .

- غريب الحديث : لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 2003م.
- الكتاب، كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط3، 1988م.
- الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري وعليه حواش ، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2، 1955م.
- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار :لأبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي (ت 710هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان (د. ت) .
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام اليزدي ، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت 730هـ) تحقيق عبد الله محمود ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1997م، (د.ط) .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر: لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، دار الكتب العلمية ط2، 1408هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة ، منشورات مكتبة المتنبي ، بغداد ، (د.ت) .
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، (ت711هـ) دار صادر ، بيروت، ط3، محققة ، 2004 م.
- المبسوط: لشمس الدين السر خس ي الحنفي (ت 483هـ): صححه وعلق عليه جماعة من العلماء. دار المعرفة، بيروت لبنان ، 1996 م .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ) ، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر، ط3، (د.ت) .
- مختصر المعاني ، لسعد الدين التفتازاني (ت 792هـ) ، دار الفكر ، قم المقدسة ، إيران، ط1، 1411هـ.

- المذكر والمؤنث: لابن الأنبا ر ي (ت 577هـ)تحقيق الدكتور : طارق الجنابي ، بيروت ، لبنان ، 1986 م .
- مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء: لأحمد بن محمد بن محمد الشّمنّي (ت 873هـ) ، مطبوع بحاشية كتاب الشفا بتعريف حقوق لمصطفى : لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت 544هـ) . (د.ط) ، (د.ت).
- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) دراسة وتحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مطبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2، 1988م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني عبد الله بن مسلم بن بن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1984م.
- معجم البلدان : شهاب الدين بن أبي عبد الله ياقوت الحموي (626هـ) تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار ا لكتب العلمية ، بيروت (د.ط) ، (د.ت) .
- المعجم المفصل في شواهد النحو العربي : الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ،ط2، 1999 م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت، ط6، 1986 م.
- المقتضب : أبو عباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق ، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة . 1388هـ.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني (ت872هـ) المطبعة البهية ، مصر ، 1954م.
- المؤتلف والمختلف : الحسن بن بشير بن يحيى الآمدي (ت 370هـ) تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة علي البابي الحلبي ، القاهرة ، 1961م. (د.ط).

- الهداية في فروع الإسلام–شرح بداية المبتدئ : لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت 5936هـ) دار الكتب لعلمية ،لبنان، بيروت ، 1994 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم ، مطبعة الحرية ، بيروت، 1975م.
- وفيات الأعيان لأبي عباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت 681هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ، 1973.

ثانيا: الرسائل الجامعية :

- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب_ لبدر الدين الدماميني (ت 827هـ) _ دراسة وتحقيق : القسم الأول . أطروحة دكتوراه : حيدر كريم الجمالي . – جامعة الكوفة ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية، 2007 م _ .

Abstract

This is the seventh chapter of Tohfet Alghareab, it is entitled a warning of things that are known among the grammarians as true while they are wrong.

This part is considered as a continous of what had been studied previously in the Ph.D thesis in the assessment of Tohfet Alghareab. The researcher followed the same previous method.